اسباب الاحتلال البريطاني

(٧)

لما تمرّد الجيش المصري في ٩ سبتمبر خاف المدايونون الفرنسويون على ديونهم فاقترحت الحكومة الفرنسوية على الحكومة الانكليزية ان تشتركا في المراقبة عليهِ وترسلا جنرالين من قوّادها ليتولّيا امرهُ وتدريبهُ . فقالت الحكومة الانكليزية للحكومة الفرنسوية هب ان الجيش المصري لم يطع اوامر هذين الجنرالين فماذا نفعل . فاجابت الحكومة الفرنسوية انهُ يجب حينئذٍ على انكلترا وفرنسا ان تؤيداهما وترسلا بوارجهما الى الاسكندرية . وأُرسل هذا الاقتراح الى مصر فازدراهُ شريف باشا والسر اكلند كولفن ورجعت فرنسا عنهُ الى ان تغيرت الوزارة الفرنسويَّة في اواسط ديسمبر سنة ١٨٨١ وجاء غمبتا وهو في عنفوان قوته فقال للورد ليونس سفير انكلترا انهُ لا بدَّ من تأييد الخديويه وجعلهِ يشق بمساعدة فرنسا وانكلترا لهُ واتباع خصومهِ نصراء اسمعيل باشا وحليم باشا ان فرنسا وانكلترا لا تتخليان عنهُ ولا تسلمان بتوسط الباب العالي . وقال انهُ قد حان الوقت للاشتراك في العمل اذا دعت الحاجة الى ذلك

ولما بلغ كلام غمبتا اذن لورد غرانفل وزير انكلترا اجاب بما يستفاد منهُ تأييد الحكومة الفرنسويَّة في وجوب الاهتمام بالمسألة المصرية واظهار اتفاقهما ولكن لا بدَّ من النظر والتدقيق قبل اختيار السبيل التي تجريان فيهِ اذا عاد الاضطراب الى مصر

وفي ٢٤ ديسمبر قال المسيو غمبتا ان مجلس الاعيان المصري قارب الاجتماع وانهُ لا بدَّ وان يغير في مركز مصر السياسي فيكون من الحكمة ان فرنسا وانكلترا تجريان معتمديهما ليبلغا الخديوي انهما تؤيدانهِ لكي يتقوّى على تعزيز سلطتهِ فيكون ذلك بمثابة الخطوة الاولى من اتفاقهما في المسألة المصرية حتى اذا عرض مايدعو الى عمل آخر عملاهُ معاً متفقتين

وكتبت انكلترا الى معتمدها في مصر تستشيرهُ في ذلك فاجاب انهُ لا بأس بهِ وطلب منها ان تنتظر مذكرة كتبها السر اكلند كولفن شرح فيها حالة مصر بالتفصيل واوجب بقاء المراقبة المالية وكل ما يتعلّق بها واخراجها من اختصاص مجلس الاعيان او مجلس النواب . واوجب ايضاً بقاء الموظفين الاوربيين في المناصب التي هم فيها لاتمام اصلاح الحكومة

ووصلت هذه المذكرة الى لندن في ٢ يناير وفي ذلك اليوم عينهِ وصلت اليها اللائحة

التي كتبها غمبتا لترسل الى مصر باسم انكلترا وفرنسا . وارسلت انكلترا هذه اللائحة الى معتمدها في مصر بالتعذر في ٦ يناير وارسلت فرنسا لائحة مثلها الى معتمدها فابلغها المعتمدان الى الخديوي فاذرب لما عن شكوك لدولتيهما. ولكن نواب الامة المصرية اغتاظوا من هذه اللائحة وحسبوا ان غرضها تأييد الخديوي عليهم ونزع سلطة الباب العالي . وكانت نتيجتها اتحاد النواب والجيش على مقاومة انكلترا وفرنسا والرجوع الى تركيا لانقاذهم من اعتداء اوربا

وكان مراد الحكومة الانكليزية انهُ اذا دعت الضرورة الى المداخلة الفعلية في شؤون مصر فلا بدَّ من الالتجاء الى الدولة العلية واما فرنسا فكانت تحسب ذلك ضرباً من المحال ولا ترضى بتوسط تركيا في حال من الاحوال . والظاهر ان الحكومة الانكليزية رضيت باللائحة المشتركة وما فيها من التهديد والوعيد منعاً للمداخلة الفعلية فجاءت اللائحة موجبة لهذه المداخلة والحال شعر وزيرها لورد غرانفل بخطإ واراد ان يتلافى الامر بتفسير يرسلهُ الى مصر وطلب من سفير انكلترا في باريس ان يذاكر الحكومة الفرنسوية في امر هذا التفسير فاجاب غمبتا انهُ ينظر في الامر ولكنهُ لا يرى فائدة من ارسال اي تفسير كان

واراد مجلس الاعيان حينئذٍ ان ينظر في قسم من ميزانية الحكومة المصرية فاعترض المراقبان وشريف باشا على ذلك وعرض الامر على الحكومة الانكليزية فاجاب لورد غرانفل ان لا مانع عند الحكومة الانكليزية من ان ينظر مجلس الاعيان في الميزانية . قال ذلك وهو يرغب في التخلُّص من الارتباط مع فرنسا . اما فرنسا فاجابت بانها لا تسلِّم لمجلس الاعيان ان ينظر في الميزانية لئلا يأول ذلك الى ابطال ما فعلهُ فومسيون التصفية وابطال المراقبة المالية . فاضطرت الحكومة الانكليزية ان تجاري الحكومة الفرنسوية وشريف باشا في منع مجلس الاعيان من النظر في الميزانية ولكنها وضعت مشروعاً يخوِّل النواب المصريين المراقبة على الايرادات وعرضتهُ على الحكومة الفرنسوية . فقال غمبتا انهُ يوافق عليه "مبدئياً" ولكن "الموافقة مبدئياً" في عرف السياسة لا تفيد شيئاً . ثم نقَّح المشروع تنقيحاً ازال فائدتهُ .

ولما اخبر شريف باشا مجلس الاعيان بما قرَّ عليهِ قرار فرنسا وانكلترا ذهب وفد منهم الى الخديوي وطلبوا منهُ تغيير الوزارة حالاً وقدموا اليهِ نسخة من قانون اساسي ليوقعها وقالوا ان النظر في ميزانيتنا ليس من المواضيع التي يحق للدول الاجنبية ان تباحثنا فيهِ . فاضطرَّ ان يجيبهم الى طلبهم وعيَّن محمود باشا سامي رئيساً للنظار حسب طلبهم وكان ناظراً للحربية وذلك في ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ وجعل عرابي ناظراً للحربية

ورأى شريف باشا حينئذٍ ان لا بدَّ من رفع الامر الى الباب العالي ومجيء الجنود

العثمانية الى مصر لحفظ النظام فيها وكان هذا رأي الخديوي ايضاً اما غمبتا فكان مخالفاً لها في الرأي وحاسباً ان الخطب يتفاقم بمجيء الجنود العثمانية الى القطر المصري فكتب لورد غرانفل الى لورد ليونس سفير انكلترا في باريس يقول انه مقتضى سياسة انكلترا حفظ سلطة الباب العالي على مصر واذا حدث فيها امر يدعو الى المداخلة الفعلية فالحكومة الانكليزية تعترض اشد الاعتراض على احتلال البلاد لان هذا الاحتلال يلقى المقاومة من مصر ومن تركيا ويحرك غيرة الدول الاوربية ويثير الظنون في نفوسها ويؤدي الى مشاكل كثيرة وفرنسا لا ترضى ان تحتل انكلترا مصر ولا انكلترا ترضى ان تحتل فرنسا مصر ولا يناسب ان تحتلها الدولتان معاً واما احتلال الجنود العثمانية فانكلترا لا تودهُ ولكن الاعتراض عليهِ اقل من الاعتراضات على احتلال فرنسا وانكلترا كتيهما او احتلال واحدة منهما واسلم عاقبة

وفي اليوم التالي استعفى غمبتا وخلفهُ المسيو ده قرسينه

واستخلص لورد كرومر مما لخصناهُ من كتابهِ ومما لم نلخصهُ لضيق المقام ان الحكومة الانكليزيةَ كانت تودُّ ان لا تتداخل في شؤون مصر بالقوة الحربية وانهُ اذا كان لا بدَّ من القوة الحربيةَ وجب ان تكون من الدولة صاحبة السلطة على مصر وهي تركيا لا من فرنسا ولا من انكلترا . ولو ترك لورد غرانفل حتى يتصرف في هذه المسألة حسب رغبتهِ لما وقع الاحتلال على الراجح ولما وقع الاحتلال الانكليزي على الارجح . ولكنهُ انقاد لرأي غمبتا فدخل مأزقاً افضى الى الحرب والاحتلال . وقد انفردت انكلترا بذلك لان وزارة قرسينه ابت ان تشاركها بعد ان اشار غمبتا بهذه المشاركة

وحاولت انكلترا حينئذٍ ان تغير بعض البنود في قانون مجلس النواب المصري فقال لها المسيو ده قرسينه " انهُ من السخافة ان تفكر في شكل البساط الذي نفرشهُ في البيت والبيت مشتعل " . وزاد السر اكلند كولفن على ذلك وقال " ان البيت آخذ في التهدم على رؤوسنا ونحن نفكر في بناء طبقة اخرى فوقهُ . فالبحث في القانون الاساسي عيث قبل استتباب سلطة الحكومة وقمع الثورة المسكوبة "

ولم يكن عرابي يجد غير التنشيط من الاستانة ومن بعض الانكليز المؤيدين للحزب الوطني واشهرهم المستر بلنت فانهُ كان في مصر بين سنة ١٨٨١ و١٨٨٣ فالتقى سهمهُ مع العرابيين ولم يخطر ببالهِ ان مساعدة الامَّة في ما تطلبهُ لا يكون بمساعدة جيشها على التمرُّد وكان يحض الامَّة على الالتصاق بالجيش والاَّ اخذت اوربا بلادهم فقد ذكر الاستاذ شوينفرث

العالم الطبيعي المشهور في كتاب كتبهُ الى جريدة التيمس في ٢١ يناير سنة ١٨٨٢ ان اهالي جرجا اوردوا تلغرافاً مرسلاً اليهم من مستر بلنت يخاطب فيهِ اعضاء مجلس النواب المصري قائلاً

Si vous allez vous désunir de l'armée, l'Europe vous annexera

اي اذا كنتم عازمين ان تنفصلوا عن الجيش اوربا تضمكم اليها . ويعتقد لورد كرومر ان المستر بلنت كان حسن النيَّة ولو كانت نتيجة تصحو مناقضة لما قصد . اما نحن فلا نعتقد الاخلاص في هؤلاء المحرِّضين ولا نحسب انهم مأجورون من المداينين لحمل انكلترا على ضم البلاد اليها حتى تصير ديونهم بأمن من كل خطر او حتى ترتفع قيمة سنداتها

ومن ثم زالت سلطة المراقبين فاستعفى المسيو دبلنير ولما رأى محمود باشا سامي رئيس النظار انهُ لا يستطيع عزل كل الموظفين الاوربيين حذاهُ الحزب الوطني واتهمهُ عرابي بالتذبذب واخذ يرقي ضباط الجيش من غير امتحان وانتشرت الفوضى في البلاد وزالت هيبة المديرين وجعلت عصابات اللصوص تسطو على القرى وكثر ابتياع الاسلحة النارية واقفلت البنوك ابوابها دون المستدينين وجعل صغار المرابين يأخذون ستة في المئة شهرياً وهبطت اسعار الاطيان حتى ان الفدان الذي كان يباع بستين جنيهاً بيع بثمان وعشرين جنيهاً . وجعل الجنود يقولون ان الاطيان اطيانهم لا اطيان اصحابها وبدت كل علامات الثورة في البلاد وخاف اصحاب المصالح الكبيرة من الوطنيين وحاولوا الانفصال عن الجيش

وقد اعترض الباب العالي على لائحة انكلترا وفرنسا وقالت روسيا والنمسا والمانيا وايطاليا انهنَّ يردن بقاء الحالة في مصر على ما كانت عليهِ اي على ما اتفقت عليهِ الدول الاوربيَّة وما هو وارد في فرمانات الدولة العلية ذات السيادة على القطر المصري . فاستاء الباب العالي من قولهنَّ « ذات السيادة » وقال ان لهُ سلطة فعلية على البلاد وان سلطان العثمانيين هو سلطان المصريين . فعرضت انكلترا مسألة مصر على الدول الاوربيَّة وطلبت منهنَّ ان ينظرن فيها وبينما كانت المخابرات السياسية العقيمة دائرة بين الدول الاوربية حدث في مصر حادث تفاقم بهِ الخطب وهو ان تسعة عشر من الضباط الشراكسة اتُّهموا بالمؤامرة على قتل عرابي فقبض عليهم وعلى غيرهم وفي جملتهم عثمان باشا رفقي الذي كان قبلاً ناظراً للحربيَّة وحركوا في مجلس عسكري سري وحكم على اربعين منهم بالنفي الى اقاصي السودان وكان عثمان باشا رفقي واحداً منهم